CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

بيان صحفي

حظر

يحب عدم الاستشهاد بمضمون هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصه في وسائط الإعلام المطبوعة أو الإذاعية، المسموعة منها والمرئية، أو في وسائط الإعلام الإلكترونية، قبل **17 أيلول/سبتمبر 2009،الساعة 17/00 بالتوقيت العالمي**

(الساعة الواحدة من بعد الظهر بتوقيت نيويورك، و19/00 بتوقيت جنيف، و22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 02/00 من يوم 18 أيلول/سبتمبر بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2009/050*
Original: English

مبالغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من صناديق الثروات السيادية لمنطقة غرب آسيا إلى الخارج يُتوقع أن تتزايد في عام 2009؛ أما الاستثمارات الداخلة إلى المنطقة فيتوقع أن تنخفض

ÙÜ ┌17 ùر/ Ÿ2009 ÝÏ ÛÖx/ - تلقت المشاريع الإنمائية في غرب آسيا ضربة شديدة إثر تضييق أسواق الائتمان العالمية وما يشهده الاقتصاد عالمياً من انحسار، وبخاصة منذ الربع الثالث من عام 2008، حسبما جاء في استعراض الأونكتاد السنوي للاتجاهات الاستثمارية.

فقد نشر الأونكتاد اليوم*ŭ Ÿ Ý ÝÝ ÖÛÖx ÝÝ ÝÝ Ÿ2009 (1)ÝÖÝ ÝÏ Ø Ý ÝÝ ÝÝ Ý ÛÖ.*

وجاء في التقرير أن عدد المصارف الدولية القادرة على الإقراض للمشاريع في غرب آسيا أو الراغبة في ذلك قد تقلَّص تقلصاً شديداً. ونتيجة لذلك، أُلغي أو أُرجئ بعض المشاريع الرئيسية المتصلة بالنفط والغاز، أو المشاريع الصناعية ومشاريع البنى التحتية الرئيسية، مما قد يسبِّب انخفاضاً في مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى هذه المنطقة في مطلع عام 2009.

هذا الاتجاه التنازلي المحتمل سيضع، إذا حدث، نهاية لِسِتّ سنوات متتالية من النمو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى غرب آسيا: ففي عام 2008، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بنسبة 16 في المائة إلى 90 مليار من دولارات الولايات المتحدة. ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع لا يستهان به، نسبته 57 في المائة، في مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى المملكة العربية السعودية، التي ورد إليها ما مجموعه 38 مليار دولار في السنة المذكورة.

---

* للاتصال: Press Office:+41 22 917 5828 unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press.

1 **تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية** (WIR09) (رقم المبيع: E.09.II.D.15, ISBN: 978-92-1-112775-1) يمكن الحصول عليه من مكاتب مبيعات الأمم المتحدة على العناوين المدرجة أدناه أو من وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في كثير من البلدان. السعر: 95 من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويشمل السعرُ الكتابَ والقرص الحاسوبي المدمج (CD-ROM). أما من يرغب في شراء الكتاب أو القرص الحاسوبي المدمج على حدة، أو في معرفة أسعار شراء كميات كبيرة، فبإمكانه الاستفسار عن ذلك من مكاتب المبيعات. وبإمكان المقيمين في بلدان في أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا أن يرسلوا طلبياتهم أو يوجهوا استفساراتهم إلى العنوان التالي: United Nations Publications/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10، رقم الفاكس: 0027 917 22 41 +، البريد الإلكتروني: unpubli@un.org؛ وبإمكان المقيمين في أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية وفي شرق آسيا الاتصال بالعنوان التالي: United Nations Publications,Two UN Plaza, DC2-853, New York, N.Y. 10017, U.S.A.، رقم الهاتف: 8302 963 212 1 أو 9646 253 800 1، رقم الفاكس: 3489 963 212 1، البريد الإلكتروني: publications@un.org، موقع الإنترنت: http://www.un.org/publications

وقد عزز ذلك موقفَ البلد بوصفه أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم. وعلى نقيض ذلك، فقد أصبح نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدين الرئيسيين الأُخرَيين المتلقيين لهذا النوع من الاستثمار في الإقليم، وهما تركيا والإمارات العربية المتحدة، سلبياً. ففي تركيا، هبطت الاستثمارات الوافدة بنسبة 17 في المائة إلى 18 مليار دولار، بعد أن بلغت مستوى استثنائي الارتفاع في عام 2007، حيث حدث عدد من العمليات الكبيرة التي جرى فيها اندماج وشراء شركات عبر الحدود في القطاع المالي. وفي الإمارات العربية المتحدة، حدث انخفاض بنسبة 3 في المائة في الاستثمارات الوافدة، كان سببه الرئيسي الآثار الضارة التي خلفتها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في سياحة دبي وفي سوقها العقارية ومصارفها.

أما بلدان الإقليم الأخرى التي شهدت زيادات ملحوظة في مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها فكانت قطر، التي شهدت زيادة بنسبة 43 في المائة، بصفة رئيسية في الغاز الطبيعي المسال وفي الطاقة والمياه والاتصالات؛ وشهد لبنان زيادة نسبتها 32 في المائة، كان محركها الرئيسي العقار؛ وشهدت الجمهورية العربية السورية ارتفاعاً نسبته 70 في المائة، مَرَدُّه تنامي فرص الأعمال التجارية نتيجة للانفتاح الاقتصادي الآخذ في التزايد في البلد ولتحسن علاقاته الدولية. أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى البحرين والعراق والأراضي الفلسطينية فلم ترتفع إلاّ ارتفاعاً طفيفاً. ومبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الأردن حافظت على المستوى الذي بلغته عام 2007، وهبطت هذه الاستثمارات في الكويت واليمن وعُمان.

أما فيما يتعلق بتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد حسب القطاع، فكانت المحركات الرئيسية هي العقارات والبتروكيماويات والتكرير والتشييد والتجارة في المملكة العربية السعودية وتركيا، وهما البلدان الرئيسيان المتلقيان للاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم، حيث اجتذبا معاً 63 في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الإقليم في عام 2008.

وتدهورت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من غرب آسيا في عام 2008 إلى 34 مليار دولار، أي بنسبة 30 في المائة. ويعزى ذلك، بدرجة كبيرة إلى انخفاض لا يستهان به (- 45 في المائة) في قيمة صافي عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود التي قامت بها شركات غرب آسيا عبر الوطنية. وأكثر حالات الانخفاض شدةً حدثت في الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن المملكة العربية السعودية (من 13 مليار دولار إلى 1 مليار دولار) وعن قطر (من 5.3 مليار دولار إلى 2.4 مليار دولار). فقد باتت البلدان المستثمرة في الخارج أكثر نزوعاً إلى تجنب المخاطرة، نظراً لما لحق بها من خسائر كبيرة نتيجة الأزمة العالمية.

ومن الجهة الأخرى، فإن الهبوط في أسواق الأوراق المالية العالمية يتيح فرصاً استثمارية جديدة لصناديق الثروات السيادية وغيرها من الكيانات الخاضعة لسيطرة الحكومات. فإن بعض الصناديق، كتلك التي تديرها حكومة أبو ظبي، قد شرعت فعلاً في عمليات حيازة شركات أجنبية دعماً لأهدافها الإنمائية الاقتصادية الوطنية. وقد يسهم ذلك في إحداث زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الإقليم في عام 2009.

وظل ثمة اتجاه صوب انتهاج سياسات أكثر تحرراً فيما يتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2008 في عدد من البلدان. ففي الكويت مثلاً، أصدر مجلس الأمة قانوناً يقضي بتخفيض رسم الضريبة المفروضة على الشركات الأجنبية من 55 في المائة إلى 15 في المائة. وفي تركيا، استمرت عملية الخصخصة مع مبيع عدد من المؤسسات المملوكة للدولة. وفي الجمهورية العربية السورية، اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات لتحرير نظام أسعار الصرف وزيادة إمكانية حصول المستثمرين على التمويل.

يمكن الاطلاع على ***تقرير الاستثمار العالمي*** وعلى قاعدة بياناته في المـــوقعين http://www.unctad.org/wir و http://www.unctad.org/fdistatistics.

*** ** ***